دستور ٢٠١١

كتبنا ثورتنا بفكرنا
كتبنا تاريخنا بدمنا
هنكتب دستورنا بنفسنا

تواصل معنا وشاركنا في تأمين الثورة
أو عيش ثلاثون عاماً جديدة في الذل والسرقة

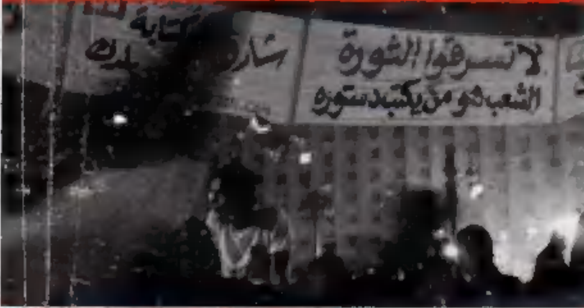


دستور ٢٠١١
كتبنا ثورتنا بفكرنا
كتبنا تاريخنا بدمنا
هنكتب دستورنا بنفسنا

www.dostour2011.com

www.dostour2011.com

العدد الرابع



أحلف بدمك يا شهيد
أقول لا للفخ الأكيد

www.dostour2011.com

كلمه واحده هي – سياسيا و شرعيا – الفيصل بين التأكيد علي تأمين الشعب لنجاح الثورة او تحايل الحرس القديم عليها – و خداعه للمجلس الأعلى – من اجل العودة الي نظام – أي دستور – حسني مبارك الفاسد. بعد أن أسقطه الشعب من خلال الثوره.

تعديل الدستور = تفويض مبارك الباطل منبع سلطة المجلس الأعلى

إن كلمة "تعديل" الدستور تعني – سياسيا و تشريعيا – ان المجلس الأعلى للقوات المسلحه ما زال يعتقد أن منبع سلطته في إدارة شئون البلاد هو التفويض الصادر له من الدكتاتور المخلوع – و الذي سقط بقيام الثوره – كمنبع لشرعيته في السلطه الانتقاليه. و يجب ان نوضح ان هذا التفويض ذاته باطل مرتان: الأولى لان الدكتاتور المخلوع كان قد خالف – كالعاده – الدستور كقانون منظم لقواعد نقل السلطه. و ذلك قبل قيام الشعب بخلعه مع إسقاط نظامه أي دستوره. والثانيه لأن نجاح الثوره يعني شرعا سقوط حسني مبارك و نظامه – أي دستوره – وأي تفويض صدر منه لأي جهه.

إعلان دستورى جديد = الشرعيه الثوريه منبع سلطة المجلس الأعلى

أما كلمة "إعلان" دستورى جديد تعني – سياسيا و تشريعيا – ان المجلس الاعلي للقوات المسلحه يستمد سلطته من الشرعيه الثوريه التى أسقطت مبارك و نظامه – أي الدستور – بقيام الثوره – و يرفض قطعيا إن يكون منبع سلطته في ارساء قواعد جديده للنظام الجديد التفويض الباطل الصادر من مبارك له (المجلس الاعلي للقوات المسلحه) لاداره شئون البلاد.

تعديل ٨ مواد من دستور مبارك الفاسد = إحياء ٢٠٣ ماده أخرى كانت تشكل نظامه الساقط .. ٨٣ مليون لا

و لكل ما سبق، فإن قيام المجلس الأعلى بالدعوه إلى إستفتاء لتعديل الدستور – إن لم يقوم بإلغاءه فورا – في ذاته يضع المجلس الأعلى في معزل عن معنى إنضمام الجيش إلى الشعب في ثورته. فالفيصل هو قطعيا الآت: إن لم يدرك المجلس الأعلى فورا أن الثوره قد أطاحت بحسني مبارك و دستوره.و تفويض الحكم الذى أصدره – فضلا عن بطلانه – فإن المجلس الأعلى يصبح تلقائيا إستمرار لنظام مبارك و يفقد شرعيته الثوريه. بعد أن بطل تفويض مبارك له، ويصبح تواجده على رأس السلطه غير شرعي بل دكتاتورى في معزل عن معنى الثوره و تداعياتها السياسيه و الشرعيه.

و يجب أيضا الإشاره إلى أن الإعلان الدستورى يمكن إصداره في خلال أسابيع قليله (الإعلان الدستورى ليس دستور كامل) – فالإعلان الدستورى يتكون من مواد قليله منظمه للمرحله الإنتقاليه حتى إصدار دستور جديد. فتستقر الأمور إستقرار سليما يمنحنا مستقبل أفضل. ولا يعود بنا إلى أيام النهب والفساد.

الثوره أسقطت النظام = تعديل الدستور باطل

و في ظل هذه المتغيرات و التناقض بين السلطه و شرعية قراراتها. فإننا نطالب المجلس الأعلى ببيان يؤكد فيه للشعب إقراره أن الثوره قد نجحت – و هو ما لم يفعله حتي الأن – و أنه جزء لايتجزأ منها. و أن منبع السلطة المخوله إليه مؤقتا هو الشرعيه الثوريه. وأن حكم مبارك و نظامه قد سقط. وأن لا علاقة له بالتفويض الساقط الصادر له من الدكتاتور المخلوع بقيام الثوره.

تعديل دستور مبارك الفاسد .. إستمرار لنظامه الفاسد .. ٨٣ مليون لا

إن أي نهاية دون ما قد سبق هي – عمليا و سياسيا و تشريعيا – هي بدايه لفساد جديد في السلطه و دكتاتوريه مقنعه و عدم شرعيه. و هو ما لا يؤدى الى أى نوع من لاإستقرار الإيجابي. نريد حلول سليمه هادفه – لا حلول شكليه – لإنهاء الثوره وإرساءها في مرساها الإيجابي الذى لا رجعة عنه. لا إستخدام كلمة "إستقرار" كحق يدعوا إلى باطل – كما علمنا الدكتاتور المخلوع خلال ثلاثون عاماً من الإستقرار الفاسد – و كما يريد الحرس القديم الفاسد و كل من يعقد معهم صفقات أن يخدعنا الآن.

نداء إلى كل من يخدع الشعب بإسم الدين

كما نجدر الإشاره إلى أن كل من يحاول خداع المواطنين بإسم الدين مصدرا "فتوى" أن التصويت بنعم واجب شرعي هو في الحقيقه مضلل. و يسمح لنفسه – أيا كان – في المضاربه على مقاعد مجلس الشعب بإسم الدين – في عجالة ليفوز بالإنتخابات قبل أن يتنظم الشباب – دون النظر لمصلحة الوطن. بل ويكشف القناع عن إتجاهه الدكتاتورى بإسم الدين: و نذكرهم أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – إختلف مع الرسول نفسه – صلى الله عليه و سلم – في الرأى. فلم يرغمه الرسول على شيء. ثم نزل جبريل بوحى من الله و قرأنا على الرسول يؤيد عمر: فلنكون أكثر تواضعا. و لنعبر عن آرائنا دون الحجر على آراء الآخرين بإسم الدين كما أوصى الإمام الشافعي – رضي الله عنه – والذى يفوق من يفتي لكم علما.

الشعب يريد إعلان دستورى جديد .. حتى لا يسرق و لا يستبد به من جديد